

العملية التعليمية والعملية التربوية

د. محمد عبد العزيز ربيع

كان نظام التعليم في البلاد العربية وحتى عهد قريب نظاما تقليديا يقوم على الحفظ والنقل والتلقين، يقوم المعلم من خلاله بتلقين الطلبة والتلاميذ ما لديه من معلومات، غالبا ما تكون قديمة عفا عليها الزمن منذ زمن، ويقوم الطلبة بحفظ المعلومات المطلوبة منهم. كما كان النظام يربط التخرج في كل مرحلة من مراحل الدراسة بقدرة الطلبة على اجترار المعلومات التي حفظوها، والقيام بتدوينها على الورق يوم الامتحان. من ناحية ثانية، كان معلم المدرسة في حينه يجسد بالنسبة لتلاميذه قوة تحتذى، خاصة من النواحي الأخلاقية وروح المسؤولية واحترام النظم والتقاليد المجتمعية، وكان النظام يسمح للمعلم بمعاكبة المخالفين من التلاميذ، أحيانا جسديا. خلال العقود الأخيرة، تم تحديث نظام التعليم بحيث أصبحت المعلومات التي يقدمها للتلاميذ أكثر حداثة، أي أفضل مما كان عليه الحال في الماضي، لكن العنصر التربوي من العملية التعليمية تدهور من حيث الأهمية إلى درجة الاختفاء أحيانا، إذ لم يعد التلاميذ يعتبرون المعلم قوة تحتذى، بل أصبح المعلم أحيانا عرضة للاستهزاء والتندر من قبل تلاميذه. وحين يفقد المعلم احترام تلاميذه، يفقد قدرته على قيادتهم، ويفقد التلاميذ رغبتهم في الاستماع إلى ما لدى أستاذهم من إرشادات، خاصة فيما يتعلق بالعملية التربوية.

وعلى الرغم من وجود أكثر من سبب لفقدان المعلم ما كان يتمتع به من احترام وتقدير من قبل الطلبة والمجتمع، فإن أهم العوامل التي تعتبر مسؤولة عن هذا التطور السلبي تتلخص في ثلاثة نقاط رئيسية: أولا، تدني المكانة الاجتماعية لمهنة التعليم، وذلك بسبب ضعف رواتب المدرسين وقلة الحوافز المادية المقدمة لهم وعدم قيام الدولة أو المجتمع بتكريم المخلصين منهم من ناحية، وتنامي فرص العمل لحملة الشهادات الجامعية خارج مجال التدريس بعوائد مادية مجزية من ناحية أخرى. وثانيا، التحول المتسارع نحو المادية، مما تسبب في تراجع أهمية ومكانة الدرجات العلمية في مقابل الثروات المادية، وجعل الثري يحتل مكانة اجتماعية أعلى بكثير من مكانة المتعلم مهما بلغت مؤهلاته العلمية. وثالثا، التحول نحو التعليم الربحي الذي جعل العائد المادي الهدف الأول والأخير للمدارس والجامعات الخاصة الربحية، وتسبب بالتالي في شعور التلاميذ والطلبة أنهم يقومون بدفع رواتب المدرسين والأساتذة. ولقد تبع ذلك، تراجع احترام التلاميذ لأساتذتهم وتراجع اهتمام الأساتذة بمدى استفادة التلاميذ من علمهم، وبالتالي القضاء شبه التام على العملية التربوية، خاصة في ضوء ضعف الوعي الاجتماعي عن آباء وأمهات التلاميذ.

لقد كان التعليم في البلاد العربية ولا يزال عاجزا عجزا شبيه كامل عن ممارسة النقد والتحليل، وذلك بسبب تأسيسه على التلقين والحفظ والاجترار، واتجاهه إلى الادعاء بأن ما يقدمه من معلومات للطلبة هي حقائق علمية أو إلهية غير قابلة للنقد أو التحليل. وهذا جعل الطالب يتعامل مع ما يقدم له من معلومات باعتبارها أشياء خارج عم ذاته وذات علاقة ضعيفة أو معدومة بتطورات حياته اليومية. ولهذا تواجه مدينة عمان على سبيل المثال مشكلة كبيرة بعد انتهاء امتحانات الشهادة الثانوية تتعلق بكيفية لم الكتب الممزقة التي يقوم الطلبة بتمزيقها والرمي بها في الشوارع بعد الخروج من قاعات الامتحانات. وحين تضعف أو تنعدم قدرة النظام التعليمي على تدريب الطلبة على استخدام عقولهم والقيام بنقد وتحليل المعلومات المقدمة إليهم، تنعدم قدرته أيضا على اكتشاف مواهب الطلبة والعمل على تنميتها، خاصة وأن هذه العملية ذات تكلفة عالية. وحين تنعدم أو تضعف قدرة النظام التعليمي على تدريب الطلبة على النقد والتحليل وعلى القيام باكتشاف مواهبهم، تضعف أيضا قدرات الطلبة على الخلق والابتكار.

إن الحديث عن الثروة البشرية، أو رأس المال البشري لا بد وأن يشمل إلى جانب المؤهلات العلمية القيم المحبذة على العمل، أي قيم الإنتاج والمواقف السليمة من العملية الإنتاجية. إن مخرجات التعليم التي تهمل قيم الإنتاج لا تخدم المجتمع ولا الخريجين، بل تلحق الضرر بهم، وذلك لأن الخريجين، وقد تشبعوا بالتقاليد والأعراف المتوارثة، يميلون عادة إلى تبني مواقف تحتقر العمل اليدوي، وتتأى عن القبول بوظائف ذات عوائد اجتماعية متواضعة حتى لو كانت العوائد المادية جيدة. وعلى سبيل المثال، هناك حوالي 136 ألف عاطل عن العمل في الأردن، بينما يقدر عدد العمال غير الأردنيين بما يزيد عن المليون. ويعود السبب في ذلك لضعف قيم العمل ونقشي النظرة الدونية للعمل اليدوي، حتى لو كان في مصانع مثل مصانع النسيج التي تتخفف نسبة العمالة الأردنية فيها إلى الثلث فقط. إن الخريج الذي يترفع عن ممارسة بعض المهن، يشعر دوماً بأن له حقوق على المجتمع دون أن يشعر بأن عليه واجبات تجاه المجتمع، وأن على المجتمع تبعاً لذلك أن يوفر له فرص العمل التي يتخيلها ويرغب في الحصول عليها. وهذا يجعل مثل هذا الخريج عبئاً على المجتمع بدلاً من يكون ثروة من ثرواته التي تعمل على تنمية الاقتصاد الوطني وتساهم في رفع مستوى الحياة بوجه عام. وهذا يعني أن نظام التعليم الذي يهمل قيم العمل والإنتاج ويفشل في إدراك أهمية تربية التلاميذ والطلبة على تبني المواقف السليمة من العمل يصبح جزءاً من المشكلة بدلاً من أن يكون جزءاً من الحل.

من ناحية أخرى، يهمل نظام التعليم العربي بوجه عام واحدة من أهم حقائق العملية التعليمية، وهي أن التعليم عملية مستمرة لا تتوقف أبداً، تبدأ من الطفولة ولا تنتهي إلا حين تنتهي حياة الإنسان على الأرض. ويعود سبب استمرار العملية التعليمية إلى تطور المعارف، وتقدم بعضها، وانتهاء صلاحية البعض الآخر. إن نظاماً تعليمياً يهمل خمسة من ستة عناصر من عناصر العملية التعليمية، وهي التربية السليمة، غرس قيم الإنتاج والمواقف الإيجابية من العمل، تدريب التلاميذ والطلبة على النقد والتحليل، اكتشاف مواهب الطلبة، وتعويدهم على مواصلة التعليم، هو نظام فاشل، ليس باستطاعته الإسهام في تنمية الاقتصاد الوطني ولا في حل المشاكل المجتمعية التي تواجهها المجتمعات النامية بوجه عام.

د. محمد عبد العزيز ربيع professorrabie@hotmail.com

www.yazour.com